تقدير موقف

الحراك الوطني في اليمن
(الدوافع.. الأهداف.. المآلات)

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

الحراك الوطني في اليمن

(الدوافع.. الأهداف.. المآلات)

«تقدير موقف»

مقدمة

شهدت الساحة اليمنية منذ أواخر شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ تطورات دراماتيكية ميدانية مهمة من حيث عمقها الجغرافي وتأثيرها المتوقع على حاضر ومستقبل اليمن، والأهم من ذلك أنها كشفت عما يمكن اعتباره خياراً سياسياً جديداً يتشكل، ويتأسس على أرضية صلبة وإجماع شعبي وإرادة وطنية للخلاص من وضع راهن يسوده الجمود على الصعيد السياسي وعلى صعيد الخيار العسكري الذي شكل على مدى أكثر من ثلاثة أعوام المحرك الأساسي للأحداث.

وتأتي هذه التطورات الميدانية كذلك رداً على واقعٍ حالكٍ تسوده المخاوف بشأن مستقبل الدولة اليمنية التي تتهددها مخططات سرية وعلنية تستهدف كيانها ووحدتها الترابية، مصدرها دولتا التحالف الرئيسيتان: السعودية والإمارات، اللتان تدخلتا عسكرياً لإنقاذ الدولة اليمنية من مؤامرة توصف بأنها إيرانية، ونفذت بواسطة ميلشيا الحوثي الانقلابية بصفتها أداة إيرانية أخرى في العمق العربي.

كما تأتي هذه التطورات الميدانية في ظل وضعٍ معيشي منهار أسوأ ملامحه التدهور الحاد وغير المسبوق للعملة الوطنية (الريال) أمام الدولار الأمريكي والعملات العربية والدولية الأخرى، شارف حدود الـ(٨٠٠ ريال) مقابل الدولار قبل أن يتراجع إلى حدود الـ(٧٠٠)، الأمر الذي خلف حالة من الهلع والبؤس المعيشي تراجعت معه قدرات الناس على الشراء إلى الحدود الدنيا.

التطورات الميدانية أخذت شكل هبَّةٍ وطنيةٍ شاملةٍ يجوز وصفها بالحراك الوطني الواسع، لاعتبارات عديدة، أهمها:

- أن هذا الحراك متحد الأهداف من حيث التمسك بالجمهورية والوحدة والدفاع عن التراب الوطني.
- أنه يتجاوز الحدود والتقسيمات الشطرية ويتمتع بعمق جغرافي وتكامل جهوي.
- أنه يجري تحت علم الجمهورية اليمنية.

نشأةُ الحراكِ وفضائهِ الجغرافي

تعود جذور الحراك الوطني الذي يشهده اليمن حالياً من تعز غرباً وحتى المهرة شرقا، إلى الحراك المجتمعي الذي شهدته محافظتا المهرة وسقطرى منذ أوائل العام الحالي ٢٠١٨، على خلفية المحاولة الإماراتية للانتشار العسكري وفرض سيطرة مباشرة على محافظة أرخبيل سقطرى، بالإضافة إلى الانتشار العسكري السعودي الكثيف وغير المبرر في كامل محافظة المهرة، بدعاوى وقف التهريب، والمبالغات غير المنطقية المتصلة بهذه الادعاءات.

محافظة أرخبيل سقطرى (يناير ٢٠١٨):

بدأت التحركات الجماهيرية في محافظة أرخبيل سقطرى إثر قيام الإمارات في يناير الماضي بإنزال عسكري في الجزيرة ترافق مع زيارة قام بها رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر إلى الأرخبيل، وانتهت الأزمة بانسحاب القوات والمدرعات الإماراتية إثر وساطة سعودية.

لكن ورغم الهدوء الذي تشهده محافظة أرخبيل سقطرى إلا أن هذا الهدوء لا يزال نسبياً ومشوباً بالحذر، بسبب استمرار الإمارات في تقويض السلطة المحلية بشتى الوسائل، كان آخرها القيام باستقطاب العديد من أبناء المحافظة للتسجيل في وحدات تُزمِعُ الإمارات إنشاؤها تحت مسمى «الحزام الأمني» أو «النخبة السقطرية»، وهو الإجراء الذي انتقدته الحكومة بشدة وحذرت منه.

المهرة (مايو/أيار ٢٠١٨):

تشهد محافظة المهرة حالياً استئناف الحراك الجماهيري الواسع تحت قيادة نجل آخر سلاطين المهرة وسقطرى، رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسقطرى، الشيخ عيسى عبد الله آل عفرار ووكيل أول محافظة المهرة السابق، علي سالم الحريزي.

وكان حراك المهرة قد توقف في مايو/ أيار الماضي، بعد اتفاق مع القوات السعودية لم تحترمه هذه الأخيرة، التي استمرت في الانتشار في مختلف أنحاء المحافظة، وسعت إلى تأمين غطاء من الدولة اليمنية عبر الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى المهرة في الأول من شهر أغسطس/ آب ٢٠١٨، وخلالها أعاد الرئيس وضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية التي أعلنت السعودية اعتزامها على تنفيذها في المحافظة في خطوة وصفت من قبل أبناء المهرة بأنها غطاء لنشاط عسكري يهدف إلى الاستحواذ على المحافظة.

حراك أبناء المهرة شهد ويشهد في بعض محطاته احتكاكات على الأرض حيث أفشل المواطنون ولأربع مرات متتالية محاولات لفرق هندسية سعودية وضع علامات في منطقة «طوف شحر» في شمال شرق المحافظة، في ظل شكوك من قبل الأهالي بأن هذه العلامات تعتبر مقدمة لتنفيذ مشروع تمديد الأنبوب النفطي السعودي إلى ساحل المهرة وليس طريقاً كما تقول السلطات السعودية.

محافظة شبوة(٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨):

في هذا التاريخ ظهر الوزير السابق والقيادي السياسي اليمني الجنوبي المخضرم، اللواء أحمد مساعد حسين، وهو يترأس أول اجتماع لوجهاء محافظة شبوة بمدينة عتق عاصمة المحافظة، تحدث فيها، عن التجاوزات التي تجري في شبوة، والتجنيد الانتقائي الذي يعيد تفكيك وتقسيم المجتمع العشائري للمحافظة ويهدد بدورة صراع قادمة.

تطورت تحركات هذا السياسي، الذي تشير بعض التكهنات إلى أنه يعبر عن موقف الرئيس هادي نفسه، كما يعبر عن مستويات جديدة من الصراع الإقليمي محورها الساحة اليمنية، حيث يحشر اسم سلطنة عمان ودولة قطر كأطراف في هذا الصراع.

اللواء أحمد مساعد حسين رأس اجتماعاً قبلياً موسعاً صدر عنه بيانٌ قويٌ ولهـ

مـا بعـده علـى صعيـد المواجهـة مـع التحالـف والمجلـس الانتقالـي الجنوبـي المدعـوم مـن الإمـارات علـى سـاحة محافظـة شـبوة. وقـد تضمـن هـذا البيـان سـبع نقـاط مثلـت مطالـب غيـر قابلـة للنقـاش علـى مـا يبـدو وهـي:

3- ادماج ما يسمى بالنخبه الشبوانيه بالجيش الوطني و الإمن .

٢- الحفـاظ علـى ثـروات شـبوة مـن موانـئ وحقـول نفطيـة وغـاز بعيـداً عـن أطمـاع دولـه الامـارات التـي أصبحـت واضحـه للعيـان .

٣- التمسـك بشـرعية الرئيـس عبدربـه منصـور هـادي، ورفـض أي دعـوات لإثـاره الفتنـه والتمـزق بيـن أبنـاء الشـعب اليمنـي الواحـد.

٤- دعـوه عاجلـة للإشـقاء بالسـعوديه بصفتهـا قائـده التحالـف ممثلـه بالملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز وولـي عهـده بتحديـد أجنـدات حربهـم فـي اليمـن !، هـل اتـوا لعـودة الشـرعيه ام لإضعافهـا والقضـاء عليهـا .

٥- الضغـط علـى الحكومـه الشـرعيه بالعـودة إلـى عـدن وعقـد جلسـه للبرلمـان و إعـلان تدشـين أقاليـم اليمـن الاتحـادي ال٦ .

٦- الرفـض المطلـق و الإدانـه و الاسـتنكار لمـا تقـوم بـه دولـه الامـارات التـي تطلـب مـن أبنـاء شـبوة التسـجيل بالوحـدات التابعـه لهـا، و نحـذر مـن هكـذا اسـاليب مناطقيـه خبيثـه سـتنتج عنهـا حـرب أهليـه بيـن ابنـاء المحافظـه مسـتقبلا.

٧- إمهـال مـا يسـمى المجلـس الانتقالـي أسـبوعا واحـداً ليتحـول لحـزب سياسـي يمنـي شـأنه شـأن أي حـزب آخـر، مـا لـم سـيتم أغـلاق كل مقـر لـه بالمحافظـه بشـكل نهائـي.

وقـد تمثلـت الارتـدادات المباشـرة لهـذه التحـركات المهمـة علـى سـاحة محافظـة شـبوة فـي التصعيـد اللافـت مـن قبـل النخبـة الشـبوانية المدعومـة مـن الإمـارات، عبـر محاولاتهـا فـرض السـيطرة الأمنيـة والانتشـار فـي مدينـة عتـق، قبـل أن تسـارع اللجنـة الأمنيـة العليـا لاحتـواء مواجهـات كانـت قـد نشـبت بيـن هـذه النخبـة والقـوات الأمنيـة الموالـية للشـرعية.

هـذه القـوات قامـت أيضـاً بالاسـتيلاء علـى ميناء النشـيمة، علـى سـاحل مديريـة رضـوم بمحافظـة شـبوة فـي سـياق مخطـط للسـيطرة علـى الموانـئ والمنشـآت الاقتصاديـة المهمة فـي شـبوة وفـي مقدمتهـا ميناء بلحـاف لتصديـر الغـاز الطبيعـي المسـال، والمعمـل الضخـم الخـاص بتسـييل هـذا الغـاز والمقـام فـي الميناء ذاتـه.

هـذه التحـركات ترافقـت مـع خطـاب إعلامـي تحريضـي ضـد قـوات الجيـش الوطنـي التابـع للشـرعية، ودعـوات لانسـحابه ومواجهتـه عسـكرياً فـي شـبوة، وتحذيـرات مـن

استقدام قوات من محافظة مأرب المجاورة لتعزيز هذا الجيش الذي يسيطر على معظم شبوة تقريباً.

محافظة حضرموت(٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨):

في هذا التاريخ عقد في مدينة سيئون في محافظة حضرموت، اجتماعٌ موسع للنخب السياسية والاجتماعية، دعت إليه مرجعيةُ حلف قبائل حضرموت الوادي والصحراء، وحضره علماء ودعاة ومستشارون وبرلمانيون وأعضاء مجالس محلية وأكاديميون ومثقفون وممثلو منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات وشخصيات اجتماعية وإعلاميين وأندية وملتقيات شبابية، ومعظم رموز المجتمع الحضرمي.

ونتجت عن هذا الاجتماع الموسع ثلاث مخرجات أساسية هي:

١) المطالبة بعودة الرئاسة والحكومة إلى أرض الوطن ومزاولة مهامهما عن قرب وتلمس حوائج المواطنين.

٢) مطالبة التحالف بأن لا يخذلوا الشعب في منتصف الطريق وأن عليهم القيام بمسؤولياتهم والسعي الجاد لتحقيق الأهداف التي جاؤوا من أجلها وعلى رأسها أمن الوطن والمواطن وتوفير له سبل العيش الكريم وإيجاد جيش وطني وأجهزة أمنية تشكل من شباب وأبناء الوادي والصحراء.

٣) تشكيل لجنة من مختلف مكونات وأطياف المجتمع الحضرمي تجتمع يوم الإثنين القادم ٨ أكتوبر ٢٠١٨م لتدارس الأوضاع وتضع الحلول والمعالجات المناسبة لها والرفع بها للجهات المعنية لتطبيقها، كما تقوم اللجنة بدراسة عمل وقفة احتجاجية أمام قصر سيئون وفق المقترح الذي وضع في اللقاء.

محافظة تعز(٢-٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨):

خلال هذه الفترة شهدت مدينة تعز عاصمة المحافظة، مظاهرتين رئيسيتين الجديد فيهما أنهما رفعتا شعارات منددة بالتحالف ومتهمة إياه بالتجويع، والسقف مفتوح على ما يبدو للمزيد من التصعيد الذي يتكامل مع التحركات الجارية في المحافظات الجنوبية الشرقية للبلاد بل وحتى في مدينة عدن التي تشهد من وقت لآخر مسيرات يقف خلفها التيار الحراكي المرتبط بالزعيم التقليدي للحراك حسن باعوم المتواجد خارج البلاد.

وحساسية اتهامات كهذه هي أنها تصدر عن مدينة تعز التي عُرفت بالنفوذ القوي للتجمع اليمني للإصلاح المستهدف من التحالف بمستويات مختلفة، وإن كانت الإمارات تظهر أكثر من السعودية عداءها الشديد لهذا الحزب وتتهمه بأنه الذراع السياسي للإخوان المسلمين في اليمن.

هذا الموقف الجديد لمدينة تعز المعروفة بمعقل الثورة، بعد ثلاث سنوات رفعت خلالها شعارات موالية للتحالف وللعاهل السعودي الملك سلمان على وجه الخصوص، دفع بالأحزاب السياسية الرئيسة وعلى رأسها الإصلاح، إلى إصدار بيان كال الثناء للتحالف وحمل الحوثيين وزر كل ما يجري في اليمن، لكن البيان لم يقف ضد التظاهرات بل طالب باحترامها على أن تبقى سلمية وأن لا تصدر عنها شعارات معادية للشرعية أو للتحالف.

وتأسيساً على ما سبق يمكن اليقين بأن هذا الحراك الوطني مقدمة لواقع جديد يتخلق من رحم الأزمة والحرب ويفرض ما يمكن اعتباره «أجندة الشعب اليمني» المتمثلة في استعادة الدولة وفرض النظام والقانون وتحسين الوضع المعيشي، وهي الأجندة التي ظلت عرضة للتغييب والنسيان بشكل مقصود ومتعمد من جانب التحالف والقوى المرتهنة إلى مشاريع تخدم مخطط تفكيك الدولة اليمنية، إما بدافع الاستحواذ على الدولة كما هو حال الحوثيين أو بدافع الانفصال كما هو حال المجلس الانتقالي الجنوبي المتطرف المدعوم من الإمارات.

دوافع وأهداف الحراك الوطني

أ) الدوافع:

بالإضافة إلى ما جاء في مقدمة هذه الورقة، فإنه يمكن إجمال الدوافع الأساسية لتنامي ظاهرة الحراك الوطني، في الآتي:

1- فقدان الأمل بإماكانية استعادة الدولة مع بوادر تلوح في الأفق لتفكيك اليمن.
2- استمرار التحالف في إضعاف السلطة الشرعية وإقصائها ومنعها من مباشرة مهامها داخل الأراضي اليمنية، وتشجيع نزعات التمرد والانفصال وتمويل وإنشاء التشكيلات المسلحة خارج سيطرة الدولة اليمنية.
3- بروز نزعات الاستحواذ المباشر على الأراضي والمواقع الجغرافية الهامة لليمن وتعطيل المرافق والموارد السيادية، والنزوع نحو إعادة توظيفها بما يتفق مع الأولويات الجيوسياسية لدولتي التحالف: السعودية والإمارات.
4- توقف الجبهات العسكرية الأساسية والذي أعطى مؤشراً على عدم جدية

التحالف في تحقيق أهدافه المعلنة والمتمثلة في دحر الانقلاب واستعادة الدولة.

5- إمعان التحالف في إنجاز أهدافه العسكرية بصورة انتقائية وعبر تشكيلات لا وطنية ورايات متعددة ومتصارعة.

6- ممالأة التحالف للخطاب الانفصالي والسكوت عن الممارسات الفوضوية للمجلس الانتقالي والقوات المتمردة التابعة له والممولة بشكل كامل من الامارات.

7- تورط التحالف وأدواته في تقويض السلطة الشرعية عبر تكريس الفشل الاقتصادي والمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جانب الإمارات في التدهور الحاد وغير المسبوق لقيمة العملة الوطنية(الريال) مقابل الدولات والعملات العربية والأجنبية الأخرى.

8- تعطيل الحركة التجارية عبر موانئ ومطارات البلاد الرئيسية الواقعة تحت سيطرة التحالف الأمر الذي فاقم من معاناة التجار وضاعف من كلف الاستيراد وراكم المخاطر التي انعكست في صورة كلف اقتصادية وسعرية يتحملها المواطنون الرازحون تحت ظروف معيشية وفقدان للوظائف ومصادر الدخل.

ب)الأهـــداف:

اتحدت التطورات الميدانية التي جاءت في شكل مسيرات ومظاهرات واعتصامات وعصيان مدني حول هدفين أساسيين، هما:

١) وقف التدهور المعيشي.. وذلك تأسيساً على ما أسماه المحتجون والمتظاهرون» ثورة الجياع».

٢) مواجهة المخططات الكارثية للتحالف والتي تستهدف الدولة اليمنية: سلطة ووحدة وأرضاً وموارد.. وهو هدف يضيف إلى التحالف تهمة أخرى جسيمة تتصل بالمصالح اليمنية العليا إلى جانب مساهمته في تعميق الوضع المعيشي المتدهور والبائس.

المـــآلات

يحمل الحراك الوطني الواسع في طياته العديد من الفرص والتحديات، التي تجعل منه واقعاً يمكن مناقشته بجدية تامة، باعتباره معطىً جديداً لا يمكن تجاوزه، ولا يمكنك التقليل من أهمية مضمونه وأهدافه وأبعاده، أو تجاهل أنه يتكئ على

إرادة وطنية تتسلح بالقوة الأخلاقية، لكونه يتمحور حول الدعائم الأساسية للكرامة الوطنية، على النقيض من المشروعين السياسيين لميليشيا الحوثي في صنعاء، والمجلس الانتقالي الجنوبي، اللذين يخدمان مخططات التفكيك وينطويان على قدر كبير من المهددات التي تطال مقومات وأسس الوحدة الاجتماعية والوطنية للبلاد.

لكن ثمة حاجة ماسة إلى اصطفاف النخبة السياسية خلف هذا الحراك، عبر المواقف المؤيدة والمشجعة والمباركة، وفي حدود المعايير التي لا يمكن لأي طرف أن يؤاخذهم بشأنها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي تعيشها هذه النخب المشردة في عواصم بلدان ليست ديمقراطية بل وتشكل جزء من المشكلة التي حفزت على هذا الحراك.

وفي هذا الإطار يمكن احتساب بيان الأحزاب السبعة المؤيدة للشرعية ومنها المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح واتحاد الرشاد السلفي، خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن ليست كافية.

فالبيان الذي تضمن أحد عشر بنداً خصص البند السابع لموقفه من الحراك الوطني الذي أطلق عليها بيان الأحزاب التظاهرات السلمية، وفيه حرصت الأحزاب على إعادة توجيه الحراك من المواجهة مع التحالف إلى مجرد التعبير السلمي، بالإضافة إلى أن جزء من البيان، ضخ الكثير من عبارات الثناء على التحالف، يفهم منه أن هذه الأحزاب وفي مقدمها الإصلاح أرادت التخفف من الأثقال التي خلفتها شعارات المتظاهرين السلميين، المناهضة للتحالف، خصوصاً في تعز الواقعة تحت نفوذ السلطة الشرعية وحزب الإصلاح.

حيث أكدت الأحزاب «على حق المواطنين في التعبير السلمي ومن ذلك التظاهر السلمي والتعبير عن مواقفهم ومطالبهم دون الإضرار بالمصالح العامة والخاصة وتعتبر هذا الحق حقاً اصيلاً ناضلت الأحزاب السياسية طويلاً من أجل الدفاع عنه، وفي ذات الوقت فإن الأحزاب السياسية تعرب عن رفضها رفع شعارات غير وطنية أو شعارات مسيئة لرموز الشرعية أو الأحزاب أو التحالف أو الدعوة إلى الإستيلاء على مؤسسات وممتلكات الدولة، وهي دعوات تحرف مسار المعركة مع مليشيات الحوثي ومن وراءه ايران وداعميه الجدد من قوى نشر الفوضى والتخريب في المنطقة، فكل ذلك سوف يقود إلى الفوضى الشاملة، ويخدم انقلاب المليشيات الحوثية وسطوها على مؤسسات وموارد اليمنيين ويؤجل هزيمة الإنقلابيين ويعيق استعادة الدولة وإنهاء معاناة المواطنين، وهنا تدعو الأحزاب السياسية المواطنين عند استخدام حقهم في التجمع السلمي ان يكون بعيداً عن خلق أجواء جديدة للشقاق والإختلاف».

ومثل هذا البيان، صدر عن أحزاب الاشتراكي والناصري والعدالة والبناء، والبعث الاشتراكي، ورغم تماثل النص، مع بيان الأحزاب السبعة الأخرى، إلا أنه لم يقيد التحركات الجماهيرية بعدم مناهضة التحالف، ولكنه تضمن مطلباً واضحاً بتشكيل «..حكومة توافقية بين الأطراف والقوى السياسية المناهضة للانقلاب تحصل على ثقة مجلس النواب وتحظى بدعم التحالف العربي، تقود عملية استعادة الدولة بالشراكة مع الأحزاب السياسية، وتحقيق عملية التعافي الاقتصادي والأمن وتقديم الخدمات في المناطق المحررة».

وهو مطلب إماراتي حثيث، وأمر يدفع إلى اليقين بأن معسكر الشرعية يتشظى بفعل الاستقطابات التي تمارسها دولتا التحالف للتأثير على التوجهات النهائية لهذه الأحزاب واتساقها مع مصالح هذه الطرف او ذاك في تحالف الرياض- ابوظبي.

ومن الواضح أن التصعيد المدعوم من الإمارات قد فشل في خلط الأوراق، لفشله في التحشيد الجماهيري الذي كان يتوخى من خلاله المجلس الاحتماء بإرادة شعبية يبدو أنها تتجه إلى الضد مما خطط له الانتقالي.

لذلك اتجه المجلس الانتقالي إلى التلويح باستخدام ما لديه من قوات عسكرية ضاربة لتحقيق غاياته المعلنة، وهي المضي نحو الانفصال، بدءً بالسيطرة على المؤسسات في المحافظات الجنوبية، وانتهاء بإقامة الدولة الجنوبية، وسط مؤشرات جدية على إمكانية حدوث مصادمات مسلحة كالتي شهدتها عدن في يناير/ كانون الثاني الماضي وشهدت كذلك تدخلاً إماراتياً مسانداً للتشكيلات الانفصالية المسلحة، عبر طيران الأباتشي وعبر أحدث الأسلحة التي سلمتها لهذه التشكيلات خلال المعارك.

ولمعرفة مآلات هذا الحراك في أي اتجاه ستكون، هل سيفلح في إعادة تصويب الأمور تأسيساً على وحدة الإرادة الوطنية، ام أنه سيضيف المزيد من التعقيدات على المشهد السياسي المحكوم بعدم اليقين حيال المستقبل، بل وتسوده نظره تشاؤمية حيال ذلك المستقبل.

لمعرفة ذلك، سنحاول فيما يلي أن نعرض للفرص والتحديات التي يحملها معه هذا الحراك.

أولاً: الفرص:

من الفرص التي يعد بها هذا الحراك ما يلي:

١- أنه يقوض الأرضية الاجتماعية والوطنية التي استند عليها تحالف الرياض-

ابوظبي طيلة أكثر من ثلاثة أعوام في تنفيذ مخططاته الخفية والعلنية المناقضة لثوابت الدولة اليمنية.

٢- ينهي احتكار التحالف لأوراق اللعبة في الساحة اليمنية، بالنظر إلى إمكانية اتصال هذا الحراك بالإرادات الدولية والإقليمية التي لا تخفي حساسيتها الشديدة تجاه انفراد دولتين سيئتي النوايا، ببلد مثل اليمن وتذهبان في مخططات إضعافه وتكفيكه وزيادة فرصهما في ممارسة النفوذ الإقليمي عبر الإمساك بالورقة اليمنية.

٣- يعيد المبادرة إلى الشعب اليمني، ومكوناته السياسية الرئيسية بعد يأس من إمكانية التأثير في مجريات الأحداث في ظل الاحتكار والهيمنة على القرار السياسي والعسكري الذي تمارسه دولتا التحالف، ومن خلاله تسعيان إلى فرض قوى جديدة شكلت على مدى الفترة الماضية كوابح حقيقية أمام جهود استعادة الدولة وفرض الاستقرار في المحافظات المستعادة من الانقلابيين.

٥- يضع الشعب اليمني في مواجهة مكشوفة مع التحالف ويعري هذا التحالف ويضعف حجته السياسية والأخلاقية.

٦- يقوي موقف الشرعية وأحزابها ومكوناتها السياسية والعسكرية ويحررها من مؤامرة الإجهاز عليها وتجاوزها عبر تسويات سياسية معدة بإحكام لهذا الغرض.

٧- انطلق هذا الحراك من دوافع موضوعية، سياسية وإنسانية، لذا فإن احتمال شيطنته ووصمه بالتهم التقليدية كالإرهاب، من جانب التحالف، تبقى ضعيفة للغاية.

٨- سيساهم في تحييد قوى الأمر الواقع(الميلشيات الحوثية والانفصالية) التي أنتجها التحالف بغية خلط الأوراق والمساهمة في تحقيق أهدافه تأسيساً على التناقضات الداخلية للمجتمع اليمني والخلفيات الدامية من دورات الصراع التي عصفت بهذا الشعب طيلة العقود الماضية من عهد الجمهورية والاستقلال.

٩- هناك إمكانية ضئيلة في أن ينجح الحراك في جر قوى إقليمية إلى المسرح اليمني وهو أمر قد يساهم في تحصين المكاسب السياسية والعسكرية التي يتمتع بها معسكر الشرعية في هذه المرحلة.

ثانياً: التحديات:

من التحديات المتوقعة الناجمة عن هذا الحراك ما يلي:

١- أن يقامر التحالف وبالخصوص الإمارات في إمضاء أجندة تفكيك الدولة بدون تحفظ، وذلك تاسيساً على الانقسامات الراهنة وعلى الأدوات التي رسخها كقوى أمر واقع وحملها على أحلام الانفراد في الحكم في صنعاء، والانفصال في الجنوب.

٢- مُضي التحالف في استثمار التباينات السياسية بين الأحزاب والقوى السياسية، للحيلولة دون خلق إجماع وطني حول هذا الحراك الذي يتأسس أصلاً على قضايا ومبادئ وثوابت متفق عليها.

٣- قد يدفع هذا الحراك التحالفَ إلى تبني خيارات تكتيكية خطيرة من قبيل ترك تعز مكشوفة أمام الحوثيين وربما تشجيعهم على استعادة المدينة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

٤- إمكانية أن يضاعف التحالف من حجم الضغوطات التي يمارسها على السلطة الشرعية لحملها على التسريع في تشكيل حكومة توافقية وهو مطلب تتبناه أربعة أحزاب موالية للشرعية، وهو أمر قد يؤدي إلى تحييد موقع الرئاسة ويأخذ البلاد إلى مرحلة مظلمة أساسها توظيف القوة القهرية لإنهاء نفوذ القوى السياسية المؤيدة للشرعية وتصفية كوادرها.

٥- هناك احتمال أن يتجه التحالف إلى تبني قرار جديد من مجلس الأمن يعيد توصيف الشرعية وينهي المشروعية التي تتأسس عليها السلطة الانتقالية الحالية، وهو أمر سيخدم في الأساس أهداف الإمارات وطموحاتها وأدواتها وإلى حد ما السعودية.

الاستنتاجات

من الواضح أن الحراك الوطني هو البعد الغائب الذي كان يتعين أن يحضر في المشهد السياسي اليمني منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها التحالف الانحراف الخطير عن مهامه المعلنة، لولا أن شروط ظهوره لم تكن قد نضجت، بالنظر إلى أن الأمل كان لا يزال يسود معظم اليمنيين، وإحساسهم بالجميل لتدخله ضد عدوهم الانقلابي، ولأن الظروف المعيشية لم تشهد هذا التدهور الذي نراه اليوم.

أما الآن فإن الحراك الوطني، إذا بقي ضمن إطاره الحالي وأسسه الأخلاقية باعتباره اصطفافاً وطنياً لأجل كرامة اليمن، فإنه ورغم كلفه المتوقعة فإنه يبقى الخيار الأهم لدى اليمنيين لاستعادة ما تمزق من شعثهم، في ظل ما تظهره قوى الأمر الواقع من إصرار على استخدام السلاح في فرض خياراتها السياسية التي تعد بالمزيد من تفكك البلاد وانقسامها وانهيارها.

وعليه فإن هذا الحراك يستوجب اصطفافاً حقيقيا للنخب السياسية، التي لن تجد هذه المرة مبرراً لأي خذلان قد تظهره تجاه حراك كهذا.. ومن أهم ما يتعين القيام به من جانب هذه النخبة:

١- إظهار الحد الأدنى من المؤازرة المعنوية، والعمل التدريجي باتجاه فرض الحراك كقوة تغيير للواقع الراهن، باتجاه استعادة المصالح الوطنية المفقودة.

٢- اليقين بأهمية هذا الحراك في توجيه دفة الأحداث وحمل التحالف وأدواته ومعها قوى الأمر الواقع التي تصطف خلفها قوى إقليمية معادية على التعاطي مع اليمن الجمهوري الموحد غير القابل للاحتواء.

٣- فرز قيادة ميدانية سلسلة لإدارة الحراك الوطني وضمان تكامله واتحاده حول الأهداف العليا للوطن.

٤- استثمار كل الإمكانيات المتاحة والمدد الإقليمي المتاح لحفز الحراك الوطني على تحقيق كامل أهدافه.

٥- العمل منذ الآن على إقرار حكومة ظل وكتلة برلمانية واسعة، وفريق تصال خارجي، وذلك استعداداً لملء الفراغ قد ينجم عن تطورات دراماتيكية تستهدف البنية الحالية للسلطة الشرعية.

”انتهى“

تقدير موقف

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

Bahçelievler / İstanbul - Turkey
www.asamcenter.com - info@asamcenter.com